مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

# تأثير المياه والمناخ العالمي في مؤتمر الأطراف 28 (COP28)

ديفيد ميشيل

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

أصبحت المياه عنصراً أساسياً في توسيع نطاق تأثيرات التغير المناخي العالمي. تتجسد هذه التأثيرات في الزيادة الملحوظة للفيضانات، وتفاقم حالات الجفاف، وشدة العواصف، التي تحدث جميعها عبر المياه. منذ عام 2000، تمثل الكوارث المتعلقة بالمياه نحو ثلاثة أرباع الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ومع تأثير تغير المناخ في تغيير أنماط هطول الأمطار عالمياً، يحذر الخبراء من أن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين قد يعرِّض ما يصل إلى ثلاثة مليارات شخص لزيادة خطر ندرة المياه.

لم تكن قضية المياه جزءاً من الاتفاق النهائي للقمم العالمية حتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) في مصر العام الماضي. في سابقة هي الأولى من نوعها، دعا قرار COP27، الذي أُطلق عليه اسم خطة تنفيذ شرم الشيخ، الدول إلى دمج قضايا المياه ضمن خططها للتكيف مع المناخ. وقد ذهب مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP28)، الذي عقد مؤخراً في دبي، خطوة أبعد، معززاً وموسعاً هذه الدعوة، وحث الأطراف والجهات الفاعلة غير الحكومية على تعزيز طموحها وتحسين تدابير التكيف. ففي الوقت الراهن، يتوجب على عاتق صانعي السياسات مسؤولية تحويل هذه الدعوات إلى خطوات عملية.

ومع التوجه نحو دبي، كانت طموحات مجتمع السياسة المائية معلقة على تعزيز الزخم الذي بدأ في مصر. دولة الإمارات العربية المتحدة، كدولة مضيفة للمؤتمر، قطعت وعداً بتسليط الضوء على قضايا المياه ضمن أجندة التغير المناخي، مركزة على ثلاثة محاور رئيسة: النظم البيئية للمياه العذبة، مرونة المياه في المدن، والنظم الغذائية المتكيفة مع التحديات المائية. خلال فترة رئاستها لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، أقامت الإمارات شراكة مع هولندا وطاجيكستان ليتبوؤوا معاً دور ‹أبطال المياه› في المؤتمر، وخصصت يوماً كاملاً في أجندة الفعاليات لبحث قضايا الغذاء والمياه والزراعة، وهو ما تضمن حواراً وزارياً

على مستوى عالٍ. وبعيداً عن المسارات الدبلوماسية التقليدية، تمثل اجتماعات مؤتمر الأطراف منتدًى عالمياً محورياً للسياسة العالمية. وقد شهد COP28، الذي استضافته دبي من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023، مشاركة نحو 100 ألف شخص، وعُقد خلاله أكثر من 250 جلسة وورشة عمل وفعاليات أخرى متعلقة بالمياه، بالإضافة إلى تخصيص جناح ‹المياه من أجل المناخ› وإنشاء مركز معرفي.

في تحول ملحوظ نحو الأفضل، أسهم مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون، الذي عُقد مؤخراً، في إضفاء أهمية غير مسبوقة على قضايا المياه ضمن سياق السياسات المناخية الدولية. في هذا السياق، برز دور الاجتماع الذي عُقد في دبي كمنصة محورية لتعميق وتفصيل الهدف العالمي للتكيف الذي نصت عليه اتفاقية باريس لعام 2015.

وفقاً للمفاوضات التي جرت، تم التوافق على ضرورة إعطاء المياه مكانة محورية في إطار العمل الدولي الرامي إلى تعزيز جهود التكيف مع التغير المناخي. وقد شهد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون، وبصورة متقدمة عمّا تم في الدورة السابقة، تأكيداً قوياً من خلال قراره الختامي الذي حث الدول الأطراف والجهات الفاعلة على ‹الإسراع في تنفيذ إجراءات عاجلة وشاملة على كل المستويات، من المحلية وصولاً إلى العالمية،› وذلك بهدف مواجهة تحديات ندرة المياه المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتعزيز الصمود في مواجهة المخاطر المائية، وتحقيق الاستدامة في إمدادات المياه في ظل التحديات المناخية الراهنة. وفي تطور بارز خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تم تسليط الضوء على قضايا المياه بشكل غير مسبوق في ميدان السياسة المناخية الدولية. يوم الغذاء والزراعة والمياه، الذي عُقد ضمن فعاليات المؤتمر، كان مسرحاً لعدد من المبادرات السياسية الرامية لتعزيز الأمن المائي على الصعيد العالمي.

في هذا السياق، جاء الحوار الوزاري حول أنظمة الغذاء المرنة في مواجهة تحديات

المياه ليشهد إعلان شراكة ثنائية السنوات بين دولة الإمارات والبرازيل، تهدف إلى دعم الدول في دمج قضايا المياه والغذاء ضمن استراتيجياتها الوطنية للتصدي للتغير المناخي. وبالمثل، أبرز المؤتمر انضمام أكثر من 30 دولة جديدة إلى مبادرة ‹تحدي المياه العذبة›، التي انطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، بطموح يرمي إلى إعادة تأهيل 300 ألف كيلومتر من الأنهار و350 مليون هكتار من الأراضي الرطبة بحلول عام 2030.

وبختام المؤتمر، تم توقيع 159 دولة على ‹إعلان الإمارات›، الذي يُعد خطوة مهمة نحو تحقيق الزراعة المستدامة وتعزيز النظم الغذائية المرنة في مواجهة التغيرات المناخية، مما يشير إلى نجاح المؤتمر في تعزيز الوعي والتزام الدول بقضايا المياه والمناخ.

تقف الأمم اليوم على مفترق طرق، في انتظار ما إذا كان قادة العالم قادرين على مواكبة الاهتمام المتزايد بإجراءات تنفيذية فعالة وقوية في مواجهة التحديات المناخية. حتى الآن، يسود شعور بخيبة الأمل إزاء الأداء المتذبذب للمجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته. يتجلى هذا الإخفاق بوضوح في مسألة الهدف العالمي للتكيف، حيث يتطلب تحقيق فعالية في استراتيجيات التكيف أن تكون هذه الاستراتيجيات متكيفة مع سياقات مختلفة. إلا أن الإطار الموضوعي المقترح في دبي يظهر مستوى ملحوظاً من عدم الوضوح. وقد تحولت الأهداف الأكثر تحديداً في المسودات الأولية للمفاوضات إلى مجرد تطلعات عامة تهدف إلى ‹تقليل› المخاطر المرتبطة بالمياه و‹تعزيز› القدرة على مواجهة هذه التحديات.

في ظل التطلعات الكبيرة التي رافقت مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين لتغير المناخ (COP28)، بقيت مخاوف البلدان النامية المتعلقة بتمويل التكيف مع التغير المناخي دون حلول جذرية. لا تزال الاستثمارات الأساسية لتدابير التكيف تواجه عقبات كبيرة، خاصةً في ظل صعوبة تحقيق عوائد مالية مباشرة من مشاريع كأنظمة الإنذار

المبكر من الجفاف أو الإسكان المقاوم للفيضانات، والتي تخفف من الآثار السلبية للتغير المناخي دون توليد إيرادات ملموسة.

تكمن المفارقة في أن الدول النامية، والتي هي الأكثر تأثراً بالضغوط المناخية والأقل قدرة على التكيف، تنتظر إيفاء الدول المتقدمة بالتعهد الذي قُطع في مؤتمر الأطراف الخامس عشر في 2009 بتوفير 100 مليار دولار سنوياً بحلول 2020 لدعم جهود التكيف والتخفيف في الدول النامية. ولكن لم يتحقق هذا التعهد، حتى هذه اللحظة. تُظهر البيانات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فجوة تمويلية تقدر بين 194 إلى 366 مليار دولار سنوياً في مجال التكيف مع التغير المناخي في الدول النامية، حيث يُعدّ قطاع المياه من أكثر القطاعات تضرراً بهذا النقص. وتشكل إدارة المياه والفيضانات 30% من تكاليف التكيف في هذه الدول، لكنها تحصل على 15% فقط من التمويل العام الدولي. ولم يقدم مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون أية حلول واضحة بشأن مصادر هذه الأموال.

تستمر البلدان النامية في كونها عرضة للتأثيرات السلبية للتغير المناخي على الرغم من التحسن الملحوظ في جهود التكيف مع التغير المناخي. ففي مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين لتغير المناخ (COP27)، استجابت الدول المتقدمة، التي تتحمل مسؤولية كبيرة عن الانبعاثات على مر الأزمان، لضغوط الدول النامية بقبول إنشاء آليات تمويل مخصصة لمواجهة ‹الخسائر والأضرار› الناتجة عن التغير المناخي.

وتم تفعيل هذا الصندوق خلال افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين لتغير المناخ (COP28)، الذي من المرجح أن يركز بشكل كبير على التأثيرات المتعلقة بالمياه. وتشير الإحصاءات إلى أن المخاطر المرتبطة بالمياه شكلت أكثر من 90% من تأثيرات الكوارث في العقد الماضي و95% تقريباً من خسائر البنية التحتية. ومع ذلك، على الرغم من تعهد عدة دول في دبي بتقديم مبلغ يصل إلى 792 مليون دولار لهذا الصندوق،

اختتم مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرون دون التوصل إلى اتفاق يلزم الدول المتقدمة بالمساهمة المستمرة.

وتظهر البيانات أن الكوارث المرتبطة بالمياه والطقس والمناخ تسببت في خسائر اقتصادية عالمية بمتوسط يومي يبلغ 202 مليون دولار خلال الخمسين عاماً الماضية، ما يبرز حجم التحدي الاقتصادي الذي يواجهه العالم في مواجهة هذه الأزمات.

تتمحور جهود تنفيذ سياسات المناخ الفعالة بشكل أساسي على المستوى الوطني والإقليمي. في هذا الإطار، أبرز مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرون لتغير المناخ (COP28) نقطة تحول مهمة بإنهاء أول تقييم عالمي للأعمال المناخية منذ اتفاق باريس في عام 2015. تتمثل أهمية هذا التقييم، الذي استغرق عامين، في كونه يشكل جزءاً حاسماً من آلية التصعيد بموجب اتفاق باريس، والتي تهدف إلى تشجيع الدول على تقوية التزاماتها بمرور الوقت لتحقيق الأهداف المناخية المشتركة.

تأتي نتائج التقييم التي تم التوصل إليها في دبي لتوجيه المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)، وهي عبارة عن إطارات عمل تحدد طرق تنفيذ سياسات المناخ الوطنية وفقاً لاتفاق باريس. تعزز قرارات مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، التي تدعو الأطراف إلى تسريع الإجراءات لدعم الأمن المائي والمرونة، الجهود الرامية لإدراج المياه كعنصر محوري في استراتيجيات المناخ الوطنية.

تبرز الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى تكامل المياه بشكل فعال في إطار سياسات المناخ العالمية في ظل التحديات المتصاعدة التي تطرحها الضغوط المناخية المرتبطة بالمياه. على الرغم من هذه الضرورة، لا تزال العديد من الدول النامية تفتقر إلى إدراج المياه بشكل مباشر في استراتيجيات التكيف الخاصة بها. أوضحت الدراسات الأخيرة

حول خطط العمل الوطنية في البلدان النامية أن 41% من هذه الخطط فقط تتناول الموارد المائية كقطاع حيوي للتكيف، مع الإشارة إلى قطاعات أخرى متصلة كالنظم البيئية والخدمات.

من ناحية أخرى، يمكن للمياه أن تلعب دوراً محورياً في جهود التخفيف من آثار التغير المناخي، حيث أظهر تحليل المبادرات المحدودة على الصعيد الوطني في العام2021 أن حوالي 60% من هذه المبادرات اشتملت على تدابير تعتمد على النظم البيئية مثل الأراضي الرطبة وزراعة أشجار المانغروف، بينما تضمن ثلث المبادرات الأخرى الالتزامات بتقليل الانبعاثات الناجمة عن مياه الصرف الصحي.

تعد أزمة المناخ، في جوهرها، أيضاً أزمة مياه، مع تعرض البلدان النامية لمخاطر كبيرة. وبحسب تقارير البنك الدولي، يتوقع أن تؤدي مشكلة ندرة المياه، في حال غياب إصلاحات سياسية مهمة، إلى انخفاض ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 6 إلى 14 في المائة بحلول عام 2050 في معظم أنحاء إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. يتوجب على جميع الدول أن تدمج الحلول المتعلقة بالمياه ضمن استراتيجياتها الخاصة بمواجهة التغير المناخي.

## هوية البحث

**اسم الباحث:** ديفيد ميشيل - زميل أول في مجال الأمن المائي ضمن البرنامج العالمي للأمن الغذائي والمائي بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

**عنوان البحث:** تأثير المياه والمناخ العالمي في مؤتمر الأطراف 82 (82POC)

**تأريخ النشر:** كانون الثاني - يناير 2024

**رابط البحث:**

https://www.csis.org/analysis/water-and-global-climate-action-cop28

**ملاحظة:**

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

**www.baidarcenter.org**

**info@baidarcenter.org**